



المعايير الوطنية

لإعتماد كليات الادارة والاقتصاد في العراق

الإصدار الأول / ٢٠١٩

قرر المجلس الوطني لاعتماد كليات لادارة والاقتصاد في العراق، بجلسته المرقمة () والمؤرخة في ٢٠١٩/٤/١١ اعتماد المعايير الوطنية للاعتماد الأكاديمي لقياس جودة التعليم البرامجي للأقسام في كليات الادارة والاقتصاد في الجامعات الحكومية والأهلية. المتوافقة مع معايير اعتماد الجمعية الأميركية لمعايير الاعتماد العالمية (AACSB) الصادرة عام ٢٠١٨، والتي تم تكييفها بما يلائم البيئة الجامعية في العراق.

الاستاذ الدكتور
كريم ذياب احمد العزاوي
رئيس المجلس

القسم الاول: معايير الإدارة الاستراتيجية والابتكار

المعيار ١: الرسالة والتأثير والابتكار

تقوم الكلية بصياغة رسالة واضحة ومتميزة، وتحدد النتائج المتوقعة، والاستراتيجيات التي توضح كيفية تحقيق النتائج، وأن تتضمن ما حققته من منجزات وتحسينات سابقاً، وتحدد الانشطة المستقبلية للتحسين المستمر والابتكار بما ينسجم مع الرسالة والنتائج المتوقعة والاستراتيجيات.

ولتحقيق هذا المعيار على الكليات مراعاة ما يلي:

١. أن تقود الرسالة عملية اتخاذ القرار، وتحدد الخصائص المميزة، والسمات، والمجالات التي تتطلب تركيز أكبر، والأولويات وغيرها. وتمثل هذه الأمور الطريقة التي تحدد فيها الكلية موقعها بين كليات العلوم الإدارية والاقتصادية في العراق. ولا يعني التميز أن الكلية يجب أن تكون مختلفة عن الكليات الأخرى المعتمدة، بل أن أدائها يترجم ترجمة واضحة رسالتها والنتائج المتوقعة منها واستراتيجيتها.
٢. أن تكون الرسالة والنتائج المتوقعة والاستراتيجيات متناسقة، وتعكس تقييماً واقعياً لبيئة الكلية بأبعادها المختلفة والمتغيرة. وأن يكون الابتكار والتغيير هما القاعدة وليس الاستثناء، في البيئة الديناميكية للتعليم العالي.
٣. أن تركز الرسالة والنتائج المتوقعة والاستراتيجيات بشكل واضح على الأنشطة التعليمية للبرامج الدراسية، والبرامج غير الجامعية المقدمة لمختلف الطلبة والمنظمات وشرائح المجتمع التي تخدمها هذه البرامج. وتعمل الكلية على توائم نماذج التعليم –و– التعلم. مع رسالتها والنتائج المتوقعة والاستراتيجيات.
٤. أن تحدد الرسالة والنتائج المتوقعة والاستراتيجيات تركيز الكلية على (الإسهامات) العلمية النوعية التي ترفد وتطور المعرفة النظرية والتطبيقية واصول تدريس العلوم الإدارية والاقتصادية تطويراً واضحاً.
٥. أن تركز الرسالة والنتائج المتوقعة والاستراتيجيات على أنشطة خدمة المجتمع الأخرى وعلى الأفراد والمنظمات وشرائح المجتمع الذين تروم خدمتهم.
٦. أن تتوافق رسالة الكلية ونتائجها المتوقعة واستراتيجياتها مع رسالة الجامعة أو المؤسسة التي ترتبط بها الكلية. وأن تأخذ الرسالة والنتائج المتوقعة والاستراتيجيات بنظر الاعتبار مستوى التعليم الذي تهدف اليه والتأثير الإيجابي المميز الذي تنوي احداثه لمؤسسات حقل العمل والمجتمع ومسؤوليتها نحو أصحاب المصلحة، وأن تتضمن النهج الذي تنوي الكلية اتباعه لتطوير قطاع العلوم الإدارية والاقتصادية.

٧. أن تراجع الكلية وتنقح الرسالة والنتائج المتوقعة والاستراتيجيات دورياً أو حيثما استدعت الضرورة، كما تحرص على إشراك أصحاب المصلحة الرئيسيين في ذلك.
٨. تكون رسالة الكلية والنتائج المتوقعة شفافة ومعلنة (متاحة) لجميع أصحاب المصلحة.
٩. أن تقيم الكلية وتوثق جهودها لتحقيق الرسالة. كأشطة التحسين المستمر والابتكار المتوائمة مع الرسالة والنتائج المتوقعة والاستراتيجيات الداعمة لتحقيق الرسالة في المستقبل.
١٠. أن تتوافق عمليات التحسين المستمر المستقبلية للكلية والمبررات الموجبة، وتحديد مجالات الابتكار الممكنة مع الرسالة والنتائج المتوقعة والاستراتيجيات، وتظهر دعمها لها.
١١. أن تحدد الكلية استراتيجياتها المستقبلية لتوفير احتياجاتها من الموارد، وتحديد مسؤوليات الجهات ذات العلاقة، كما تحدد الأطر الزمنية لتنفيذ العمليات التي تدعم الرسالة. وتبين كيفية تأثير تلك العمليات على النتائج المتوقعة بوضوح.

المعيار ٢: الإسهامات العلمية (الفكرية) وتأثيرها وتوائمها مع الرسالة

تقدم الكلية إسهامات علمية (إسهامات فكرية Intellectual Contributions) عالية الجودة، تتواءم مع رسالتها والنتائج المتوقعة والاستراتيجيات، وتؤثر على النظرية والتطبيقات العملية وأصول تدريس العلوم الإدارية والاقتصادية.

ولتحقيق هذا المعيار على الكليات مراعاة ما يلي:

١. ان تكون الكلية قد قدمت وتقدم إسهامات علمية أثرت وتؤثر على النظرية، والتطبيق، و/ أو أصول تدريس العلوم الإدارية والاقتصادية بما يتفق مع رسالتها والنتائج المتوقعة، والاستراتيجيات.
٢. ان تعبر الكلية عن توقعاتها بشأن تأثير ما حققته من إسهامات علمية مؤثرة في الرسالة، وخدمة المجتمع، بطريقة شفافة وواضحة للجمهور
٣. ان تستخدم الكلية مؤشرات لقياس مدى تحقق النتائج المتوقعة من الإسهامات العلمية ومدى توافق تلك النتائج مع رسالة الكلية.
٤. ان تمتلك الكلية محفظة إسهامات فكرية من البحوث الاكاديمية النظرية والتطبيقية، والإسهامات العلمية عالية الجودة، التي تسهم في تطوير النظريات والتطبيقات العملية و/أو أصول التدريس في المستقبل.
٥. ان تشتمل محفظة الإسهامات العلمية على مساهمات مجموعة كبيرة من أعضاء الهيئة التدريسية في كل تخصص. ويجب أن تكون النسبة الأكبر من النتاجات على شكل بحوث منشورة في المجالات العلمية، تم تقييمها ومراجعتها من مقيمين اكفاء.

٦. ان تعكس محفظة الإسهامات العلمية أولويات البحث في الكلية، المحددة في رسالة الكلية والنتائج المتوقعة والاستراتيجيات.
٧. ان تشجع الكلية المشاركة الواسعة لأعضاء الهيئة التدريسية في البحوث الاكاديمية النظرية والتطبيقية عالية الجودة التي يمكن أن تؤثر على النظرية والتطبيقات العملية و/ أو أصول التدريس في المستقبل.
٨. ان تقدم الكلية وثائق توضح العلاقة مع أعضاء الهيئات التدريسية في المؤسسات الأخرى، عندما تعتمد النتائج بشكل كبير على الإسهامات العلمية لأعضاء تلك الهيئات التدريسية في تلك المؤسسات، وان توضح كيف تدعم هذه العلاقة نجاح الكلية في تحقيق رسالتها ونشر مساهماتها العلمية الرصينة.
٩. ان توثق الكلية الإسهامات العلمية ذات الجودة والتأثير العالي، التي تتواءم مع الرسالة والنتائج المتوقعة والاستراتيجيات. وبذلك توفر الكلية الأدلة عن نتائجها العلمية عالية الجودة، خلال مدة/دورة مراجعة الاعتماد للسنوات الخمس الأخيرة.
١٠. أن تقدم الكلية أدلة عن الإسهامات العلمية التي تم نشرها قبل مدة/دورة مراجعة الاعتماد للسنوات الخمس الأخيرة، لتوثيق مستوى التأثير، وتوضح تأثير الإسهامات العلمية الذي قد يتحقق بعد مدة من الزمن.

المعيار ٣: الاستراتيجيات المالية وتخصيص الموارد

لدى الكلية استراتيجيات مالية لتوفير الموارد اللازمة، والمناسبة لتحقيق رسالتها وانشطتها التنفيذية.

ولتحقيق هذا المعيار على الكليات مراعاة ما يلي:

١. ان تقوم بصياغة استراتيجيات مالية حقيقية قادرة على تقديم تعليم ذو جودة في العلوم الإدارية والاقتصادية، والمحافظة عليه وتطويره. ويجب أن يدعم النموذج المالي جميع برامج وطرق التعليم—و—التعلم عالية الجودة.
٢. ان توفر موارد مالية كافية للحصول على بنية تحتية المناسبة لأنشطتها (منها على سبيل المثال، التعليم الأساسي (المنتظم) في الحرم الجامعي، والتعليم عن بُعد، والبحث العلمي، وتعليم المدراء التنفيذيين). وهيئة القاعات الدراسية والمكاتب والمختبرات، ومعدات وخدمات وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وغيرها من المرافق الأساسية اللازمة للعمليات عالية الجودة.
٣. ان تتوفر على موارد مالية كافية لتوفير خدمات الدعم الفني للطلبة وأعضاء الهيئة التدريسية، بما يتواءم مع البرامج العلمية المطروحة والإسهامات العلمية المتوقعة، وتقديم الارشاد الأكاديمي والإرشاد

الوظيفي والمهني، فضلاً عن تقديم الدعم التعليمي لزيادة فرص النجاح، وتطوير القدرات المهنية (العملية والتطبيقية).

٤. ان تتوفر موارد مالية كافية لتقديم خدمات مثل التعليم عن بُعد والمحاكاة التعليمية (أى التعلم، بإعادة المحاولة، وإتقان مهارات جديدة بشكل أسرع وجهد أقل من خلال التجارب العملية)، والإسهامات العلمية المتوقعة (ومنها قواعد البيانات وبرمجيات تحليل البيانات).

٥. ان تمتلك الكلية موارد مالية كافية لدعم أعضاء الهيئة التدريسية بما يمكنهم من تقديم إسهامات علمية ذات جودة عالية ومؤثرة، تتوافق مع رسالتها والنتائج المتوقعة والاستراتيجيات.

٦. ان تمتلك الكلية مصادر حقيقية للموارد المالية لنشاطاتها الحالية والمخططة مستقبلاً. وان تقوم بتحليل دقيق وواقعي للتكلفة والموارد المحتملة للمشاريع المرتبطة برسالتها وانشطتها.

القسم الثاني: المشاركون: الطلبة والهيئة التدريسية والموظفون المختصون

المعيار ٤: قبول الطلبة وتخرجهم

وضع سياسات واضحة وشفافة وفعالة، وإجراءات سليمة لقبول الطلبة، وان تراعي الكلية توفير فرص للطلبة للحصول على عمل خلال دراستهم وبعد تخرجهم، وتمكنهم من استكمال متطلبات الشهادة والتخرج، وأن تتصف بالديمومة، وتتوافق مع رسالة الكلية والنتائج المتوقعة والاستراتيجيات.

ولتحقيق هذا المعيار على الكليات مراعاة ما يلي:

١. أن تكون السياسات والإجراءات المتعلقة بقبول الطلبة في البرامج الدراسية واضحة وفعالة وشفافة لجميع المشاركين في العملية، وأن تتوافق مع الرسالة والنتائج المتوقعة والاستراتيجيات.
 ٢. أن تتضمن شروط القبول في برنامج الدراسات العليا، متطلبات أخرى، منها اشتراط حصول المتقدمين على درجة البكالوريوس قبل القبول. وأن تكون الكلية مستعدة لتوثيق استثناءات القبول، وكيفية معالجتها لضمان الجودة في برنامج الدراسات العليا.
 ٣. أن تقوم الكلية بتأهيل واعداد الطلبة ودعمهم لضمان تقدمهم العلمي في الدراسة، واستكمال متطلبات التخرج والحصول على الشهادة، وأن تتضمن مؤشرات أداء علمية واضحة وفعالة، بما يتفق مع أهداف التعلم للبرنامج الدراسي. وأن تقوم بوضع سياسات وإجراءات واضحة ومفصلة وكما يلي:
- إعداد الطلبة لتعلم استخدام الوسائل التعليمية في البرامج الدراسية.

- تقييم تقدم الطالب.
 - تشخيص وتحديد حالات الرسوب المتوقعة، وحالات التقدم الدراسي بشكل مبكر، وإيلائها الاهتمام اللازم.
 - وضع سياسات وإجراءات لمعالجة وتقديم الدعم عند الحاجة، ومنها الارشاد الأكاديمي والأنشطة الطلابية.
 - فصل الطالب من الدراسة، إذا تطلب ذلك.
٤. ان توفر الكلية دعمًا فعالاً لتطوير المهارات العملية والتطبيقية التي يتطلبها سوق العمل للطلبة والخريجين ليصبحوا قادرين على مواصلة التعلم بنجاح مدى الحياة، وتطوير العادات الدراسية، بما يتوافق مع توقعات البرنامج الدراسي والرسالة والنتائج المتوقعة والاستراتيجيات.
٥. الإفصاح عن المعلومات المتعلقة بنسب النجاح، والرسوب، والانسحاب، والفصل من الدراسة، وترقين القيد، بالإضافة إلى معلومات الإفصاح العامة التي تطلبها جهات الاعتماد الحكومية أو الدولية، وأن تقدم معلومات موثوقة للمجتمع عن نتائج جهود التوظيف، ومعدلات الإستبقاء وأعداد الخريجين ونسب توظيفهم ونتائج الامتحانات الوطنية أو الاعتماد. وأن تكون هذه المعلومات متاحة على الموقع الإلكتروني للكلية وحساباتها على وسائل التواصل الاجتماعي، والأدلة والمنشورات الورقية والوسائل الأخرى.

المعيار ٥: كفاية أعضاء الهيئة التدريسية وتوزيعهم

تضمن الكلية تعيين أعضاء هيئة تدريسية أكفاء، يتم توزيعهم على التخصصات والبرامج العلمية بما يضمن الحصول على نتائج جيدة في البرامج الدراسية، ويسهم في تحقيق رسالتها. وتعمل الكلية على تأهيل ملاكها التدريسي بشكل مناسب لتوفير فرص الارشاد والتوجيه الأمثل للطلبة في جميع البرامج والتخصصات.

ولتحقيق هذا المعيار على الكليات مراعاة ما يلي:

١. ان تعتمد الكلية وتطبق ضوابط لتوثيق مشاركة أعضاء الهيئة التدريسية بما يتوافق مع رسالتها. وأن تتوفر إرشادات وتعليمات تفصيلية. وتكيف هذه الضوابط وفق اوضاعها، وتطوير وتطبيق المؤشرات التي تحقق مضمون وجوهر المعيار. وان تتناول المؤشرات ما يلي:
- الأنشطة المطلوبة التي تقيس مستوى المشاركة.
 - أن تحدد الرسالة وعمليات الإدارة الاستراتيجية، أولوية وقيمة النتائج المتحققة.
 - تحديد معايير الجودة المطلوبة لكل نشاط وكيفية ضمان تحققه.

- تحديد مضمون وجوهر الأنشطة المتوقع تحقيقها لاستمرار المشاركة.
- ٢. ان تقوم الكلية بمراجعة مؤشرات الأداء بشكل دوري، للتركيز على التحسين المستمر.
- ٣. تبني نماذج التعليم (نقل المعارف والمهارات إلى الطلبة) / والتعلم (تطبيق وممارسة الطلبة النشاط بأنفسهم بالاعتماد على مواد تعليمية)، وتوزيع العمل بين أعضاء الهيئة التدريسية والموظفين الأكاديميين المساندين. ويتولى أعضاء الهيئة التدريسية الحضور لتنفيذ أو الإشراف على تطوير البرامج الدراسية من خلال القيام بما يلي:
- تطوير المناهج الدراسية: مشاركة أعضاء الهيئة التدريسية من التخصصات المختلفة في تطوير المناهج ومراقبتها، وتقييمها، ومراجعتها، ومقارنتها بمناهج برامج مناظرة قطرياً واقليمياً وعالمياً.
- تطوير المقررات (المواد الدراسية): مشاركة الأكاديميين المساندين لتطوير محتوى المقررات في اختيار وتحديد أهداف التعلم، وخبرات التعلم، وتقنيات التعلم، والمواد التعليمية، وأساليب تقييم التعلم لكل مقرر دراسي أو وحدة دراسية أو محاضرة.
- تنفيذ المقرر (المادة) الدراسي: ضمان ايصال التوجيهات من أعضاء الهيئة التدريسية ذوي الخبرة في تدريس المقرر الى كل أعضاء الهيئة التدريسية المكلفين بتدريس المقرر الدراسي.
- تقييم وضمان التعلم: التحقق من الوفاء بالالتزامات المحددة لضمان عملية التعلم في الكلية.
- تنفيذ الأنشطة الأخرى التي تدعم الأهداف التعليمية لرسالة الكلية.
- ٤. ان توفر الكلية عدد كافٍ من أعضاء الهيئة التدريسية لضمان تحقيق جميع الأنشطة الأخرى المتضمنة في رسالة الكلية. ويشمل ذلك الإسهامات العلمية عالية الجودة، وتنفيذ برامج تعليم المدراء التنفيذيين (Executive Education)، وخدمة المجتمع، ومؤسساته الخدمية، والخدمة في المؤسسات التعليمية، وتقديم الاستشارات، وغيرها، وخدمة التنمية الاقتصادية وغير ذلك مما تتوقعه الكلية من أعضاء هيئتها التدريسية.
- ٥. ان يغطي أعضاء الهيئة التدريسية المشاركين ما لا يقل عن (٧٥ %) من ساعات التدريس الفعلي بالكلية (سواء تم قياسها بعدد الساعات المعتمدة، أو ساعات التدريس، أو أي مقياس آخر ملائم للكلية).
- ٦. ان يشارك أعضاء الهيئة التدريسية المشاركين في تدريس ما لا تقل نسبته عن (٦٠ %) في كل تخصص، وبرنامج دراسي، وموقع، وأسلوب تدريس.
- ٧. ان يوزع أعضاء الهيئة التدريسية المشاركين على البرامج والتخصصات والمواقع وطرائق التدريس بما يتوافق مع رسالة الكلية.

٨. إذا كانت الكلية تعتمد نموذج ما لأداء أعضاء الهيئة التدريسية يتضمن مستويات مختلفة من الدعم أو وسائل مختلفة لتوزيع أعضاء الهيئة التدريسية (منها على سبيل المثال، قيام الأساتذة من أعضاء الهيئة التدريسية بتدريس الفصول الكبيرة بدعم وإسناد من المدرسين المساعدين). فينبغي على الكلية أن توثق كيف أن تطبيق هذا الأسلوب يدعم تنفيذ برامج أكاديمية عالية الجودة، ويلبي معيار التفاعل بين الطلبة وأعضاء الهيئة التدريسية.

٩. عندما تكون نسبة كبيرة من أعضاء الهيئة التدريسية على الملاك الدائم، لكنهم منتدبين من مؤسسات أخرى، يجب على الكلية تقديم ما يثبت أن تبني هذا النموذج يحقق الرسالة ويضمن الجودة العالية والتحسين المستمر بشكل عام، ويؤكد كيف يتوافق هذا النموذج مع مضمون وجوهر هذا المؤشر. وأن توضح الكلية بشكل خاص أن نموذج الهيئة التدريسية يتوافق مع تحقيق النتائج المتوقعة للبحث العلمي.

المعيار ٦: إدارة أعضاء الهيئة التدريسية ودعمهم

اعتماد اجراءات موثقة بشكل جيد لادارة شؤون أعضاء الهيئة التدريسية ودعمهم، واعلانها وتبليغها لهم، وان يجري مساعدتهم وتشجيعهم على استكمال ترقياتهم العلمية، وتطورهم الأكاديمي والمهني، بما يتوافق مع رسالة الكلية والنتائج المتوقعة واستراتيجيتها.

ولتحقيق هذا المعيار على الكليات مراعاة ما يلي:

١. قيام الكلية بوضع تقديرات واقعية لآعباء أعضاء الهيئة التدريسية، عند تحديد مسؤوليات كل عضو هيئة تدريس بشكل منهجي، بما يحقق رسالة الكلية.
٢. أن يتم ابلاغ أعضاء الهيئة التدريسية بالجهد المتوقع منهم بشكل واضح، وبطريقة تسمح باستثمار الزمن بالشكل المناسب.
٣. أن يتم توزيع أعباء العمل على أعضاء الهيئة التدريسية بشكل شفاف وعادل ومعقول. مع قبول حالات اختلاف العبء التي يكلف بها بعض أعضاء الهيئة التدريسية عن توقعاتهم.
٤. أن تتم عمليات تقييم أعضاء الهيئة التدريسية وترقيتهم ومكافأاتهم بصورة منتظمة وبما يدعم رسالة الكلية.
٥. أن توفر الكلية عمليات فاعلة لتوجيه وإرشاد ونصح، وتطبيقات شاملة (Inclusive Practices)، لأعضاء الهيئة التدريسية، ليسهموا في توفير بيئة تعليمية شاملة.

٦. ان يتم وصف طرق إدارة شؤون القائمين بتقديم المساعدة في التدريس، أو غيرهم من الموظفين الذين يساهموا في نماذج التعليم البديل (Alternative Delivery Model) (البديلة عن التعليم النظامي في حالة اعتمادها) والذي يختلف عن الطرق والمناهج التقليدية للتعليم التي تتبعها الكلية.
٧. ان تعتمد الكلية خطة لتوفير أعضاء الهيئة التدريسية، تعكس رسالتها وتضمن توفير الاحتياجات منهم، وتطبق إجراءات لتوفير أعضاء الهيئة التدريسية المطلوبين.
٨. أن تكون السياسات المنظمة لشؤون الابتعاث العلمي لأعضاء الهيئة التدريسية، واضحة وتتوافق مع الرسالة والنتائج المتوقعة من الإسهامات والأنشطة العلمية.
٩. ان تُعتمد نتائج الاسهامات العلمية كعنصر من عناصر تقييم أداء عضو الهيئة التدريسية.

المعيار ٧: كفاية الموظفين الأكاديميين المساندين وتوزيعهم

توفر الكلية الموظفين الأكاديميين المساندين (الذين يقدمون الخدمات والدعم المباشر لعمليات التعلم، والتطور التعليمي، واستخدام تكنولوجيا المعلومات، ودعم الإسهامات العلمية) وتقوم بتوزيعهم، وتوفير الخدمات الكافية لضمان جودة البرامج الدراسية التي تقدمها، وتحقيق الرسالة.

ولتحقيق هذا المعيار على الكليات مراعاة ما يلي:

١. ان توفر الكلية عدد كاف من الموظفين الأكاديميين المساندين، وتقدم الخدمات، لدعم تعلم الطلبة وتطوير التعليم وتكنولوجيا المعلومات للبرامج الدراسية، اعتمادا على نماذج التعليم-و-التعلم المستخدمة، وفي ضوء تقسيم العمل بين أعضاء الهيئة التدريسية والموظفين المساندين.
٢. يجب أن يكون عدد الموظفين الأكاديميين المساندين كافين للمشاركة بدعم الاسهامات العلمية المؤثرة، وتقديم المساعدة العلمية للطلبة، وتقديم الاستشارات، والإرشاد الأكاديمي، والتوجيه الوظيفي والتدريب، ومتابعة شؤون الخريجين، والعلاقات العامة، والشؤون المالية، وقبول الطلبة، وتعليم المدراء التنفيذيين، وغيرها من الأنشطة ذات الصلة.
٣. إن تقوم الكلية بإدارة وتطوير الموظفين الأكاديميين المساندين، والخدمات المساندة بشكل محدد وفعال.
٤. ان يتناسب الهيكل التنظيمي للكلية مع الرسالة والنتائج المتوقعة والاستراتيجيات ويدعم تحقيق الرسالة.
٥. أن تكون خدمات دعم الطلبة كافية ومتاحة. ويمكن توفيرها من قبل الموظفين الأكاديميين المساندين وأعضاء الهيئة التدريسية، أو مزيج منها، وقد تتوفر داخل الكلية أو خارجها.

القسم الثالث: معايير التعلم والتعليم

المعيار ٨: إدارة المناهج وضمان التعلم

تتبنى الكلية وتوثق عمليات عالية الجودة لغرض تحديد أهداف التعلم للبرامج الدراسية، ويتم مراجعتها وتنقيحها بصورة منتظمة، كما تتولى تصميم المناهج الدراسية، وأساليب تدريسها وتطويرها، لتحقيق أهداف التعلم للبرنامج الدراسي، وإثبات الأيفاء بها.

ولتحقيق هذا المعيار على الكليات مراعاة ما يلي:

١. ان تسترشد عمليات إدارة المناهج لكافة البرامج الدراسية وتستمد أهداف التعلم لكل منها، من رسالة الكلية والنتائج والاستراتيجيات وتتوافق معها.
٢. ان تعكس أهداف التعلم والمناهج القيمة المعرفية. وان يشارك أعضاء الهيئة التدريسية المؤهلين في كل الجوانب المختلفة لإدارة المناهج، بما في ذلك تحديد أهداف التعلم، وتصميم محتوى البرنامج الدراسي، ومراجعته وتحديثه باستمرار بحيث يعكس التطور القائم على المعرفة الحديثة وبشكل ملموس لفريق التحكيم المناظر (Peer Review Team).
٣. ان يتبنى أعضاء الهيئة التدريسية الأساليب التربوية ومناهج التدريس الملائمة لتحقيق أهداف التعلم. والعمل على الحصول على أدلة لتطوير المناهج الدراسية من خلال تبني عملية نظامية لضمان التعلم.
٤. ان تضمن الكلية تحقيق التفاعل بين أعضاء الهيئة التدريسية من جهة، والموظفين المساندين من جهة أخرى، لتطوير المناهج الدراسية وعملية التعلم. اعتماداً على نماذج التعليم-و-التعلم، وتقاسيم العمل،
٥. ان تعكس أهداف التعلم، توقعات أصحاب المصلحة في عملية إدارة المناهج الدراسية، الذين تسعى الكلية الى تفهم وجهات نظرهم وتلبية توقعاتهم، وبشكل خاص مؤسسات سوق العمل، والخريجين، والطلبة، والمجتمع الجامعي، وصانعي السياسات، والمجتمع عموماً.
٦. ان توفر الكلية وبطريقة منظمة مجموعة ادلة وشواهد تثبت تحقق أهداف التعلم لكل برنامج دراسي، وبما يثبت استيفاء الطلبة لأهداف التعلم. فإذا أظهر التقييم غير ذلك، صار لزاماً على الكلية أن تبذل جهوداً فعالة وحثيثة لمعالجة ذلك من خلال عملية نظامية وممنهجة لضمان التعلم من خلال مجموعة من التحسينات الموثقة.
٧. ان تبرهن عملية مراجعة وتطوير المناهج الأخيرة (أو إعادة النظر فيها) على فاعلية إدارة المناهج / البرامج.

٨. أن تنعكس نتائج عمليات التقييم الدوري في التغييرات التي تمت على مناهج البرنامج الدراسية.

المعيار ٩: محتوى المنهج الدراسي:

يتناسب محتوى المنهج الدراسي مع التوقعات العامة لنوع البرنامج الدراسي وأهداف التعلم.

ولتحقيق هذا المعيار على الكليات مراعاة ما يلي:

١. أن تتضمن مفردات البرامج الدراسية مجموعة من خبرات التعلم المقبولة لإعداد الخريجين لشغل الوظائف.
 ٢. أن تحقق عملية إدارة المناهج، بناء مناهج تحتوي على المعرفة والمهارة المطلوبة لكل نوع من برامج الدراسات الأولية والعليا. ولا تشمل القائمة أدناه جميع المجالات التي يجب أن تغطيها المناهج. وعلى الكليات تحويل المعارف والمهارات إلى كفايات (Competencies) تتسق مع أهداف التعلم للبرنامج الدراسي، والطلبة المنتسبين اليه.... الخ.
- برامج شهادة البكالوريوس فأعلى:
- تتطلب برامج كليات العلوم الادارية والاقتصادية والبرامج التخصصية على مستوى البكالوريوس والماجستير والدكتوراه، خبرات تعلم تتناول المجالات التالية:
- مجالات المهارات العامة:
١. اكتساب مهارات التواصل الشفهي والتحريري.
 ٢. تطوير الفهم الأخلاقي والتفكير والاستنتاج (المنطقي) ممثلة بالقدرة على تحديد القضايا الأخلاقية ومعالجة القضايا من منطلق المسؤولية المجتمعية.
 ٣. تطوير التفكير التحليلي (القدرة على تحليل وتأطير المشكلات).
 ٤. بناء شبكة العلاقات الشخصية، وتطوير مهارة العمل الجماعي (القدرة على التواصل بفعالية مع الآخرين ضمن فرق العمل).
 ٥. تطوير القدرة على العمل بفعالية في بيئات متنوعة ومتعددة الثقافات.
 ٦. تطوير مهارة التفكير التأملي (ربط المعرفة الجديدة بالخبرات السابقة، وترتيب المتناقضات والمقارنة بينها والقدرة على فهم الذات والتعمق في الأمور).
 ٧. تطبيق المعرفة (القدرة على ترجمة المعرفة الادارية والاقتصادية إلى تطبيقات).
 ٨. تكامل الخبرات في واقع العمل في المؤسسات الاقتصادية.

مجالات المعرفة العامة:

١. المجالات الاقتصادية والسياسية والقانونية والتكنولوجية والاجتماعية للمنظمات في المجتمع الدولي.
٢. المسؤولية الاجتماعية، بما في ذلك الاستدامة، والتنوع والسلوك الأخلاقي، والمناهج الإدارية والاقتصادية.
٣. النظريات والأسواق المالية، والتحليل، وإعداد التقارير.
٤. الأنظمة والعمليات في المنظمات، بما في ذلك التخطيط والتصميم والإنتاج / العمليات والتسويق والتوزيع.
٥. السلوك الفردي والجماعي في المنظمات والمجتمع.
٦. مجالات الدراسة الأخرى، ذات الصلة بالتخصصات أو المجالات الأخرى.

مجالات تكنولوجيا المعلومات

١. تطوير مهارات دمج التكنولوجيات القائمة بالتكنولوجيات في مرحلة التطوير، وتطبيق الأدوات والتقنيات الإحصائية، وإدارة وتحليل البيانات، وتكنولوجيا المعلومات وفق حاجة المناهج الدراسية.
٢. نشر البيانات مع مراعاة الجانب الأخلاقي، والمحافظة على خصوصية وأمن المعلومات.
٣. فهم واستيعاب دور التكنولوجيا في المجتمع، بما في ذلك الآثار السلوكية المترتبة على استخدام التكنولوجيا في بيئة العمل.
٤. وصف التكنولوجيا الذكية وإشاعة طريقة التفكير "تعلم أن تتعلم" والقدرة على التكيف السريع مع التقنيات الجديدة.

٥. استخدام المهارات المعرفية لتحليل مشكلة غير متكررة، وصياغة وتطوير حل باستخدام التكنولوجيا المناسبة، ونقل النتائج بفعالية إلى أصحاب المصلحة.

برامج الماجستير

تتضمن برامج درجة الماجستير في العلوم الادارية والاقتصادية (بالإضافة إلى المجالات العامة للمعارف والمهارات)، خبرات تعلم في المجالات التالية:

١. الريادة في مختلف الظروف التنظيمية.
٢. الإدارة في الأنشطة الدولية المتنوعة.
٣. التفكير الإبداعي.
٤. اتخاذ قرارات سليمة، وحوكمة جيدة في ظل عدم التأكد.
٥. دمج المعرفة عبر المجالات المتعددة.

برامج درجة الماجستير المتخصص

تتضمن برامج درجة الماجستير بالإضافة إلى مجالات المهارات العامة، خبرات تعلم في المجالات التالية:

١. فهم تخصصات محددة من وجهات نظر مختلفة.
٢. تأطير المشكلات ووضع حلول مبتكرة في تخصص محدد.
٣. تطبيق المعرفة المتخصصة في سياق دولي متنوع (للحصول على شهادات مهنية).
٤. إجراء بحوث عالية الجودة (للحصول على شهادات بحثية).

برامج الدكتوراه

تتضمن برامج الدكتوراه بالإضافة للمجالات العامة للمعارف والمهارات وخبرات التعلم المطلوبة لشهادة الماجستير المتخصصة، مهارات اضافية وكما يلي:

١. مهارات بحثية متقدمة في مجالات التخصص التي تؤدي إلى بحث أصيل يضيف اضافة نوعية للمعرفة.
٢. فهم المجالات الإدارية والاقتصادية في بعض حقول التخصص.
٣. تأهيل أعضاء الهيئة التدريسية لتسهم المسؤوليات المختلفة الى جانب التدريس في مؤسسات التعليم العالي.

تشمل شهادة الدكتوراه أيضا خبرات تعلم مناسبة لنوع البحث وعلى النحو التالي:

٤. معرفة عميقة متقدمة في مجال التخصص.
٥. معرفة وفهم عميق بالنظريات العلمية لمجموعة التخصصات الادارية والاقتصادية.
٦. إعداد وتأهيل باحثين مختصين للعمل في مجال البحوث التطبيقية.

المعيار ١٠: التفاعل بين الطلبة وأعضاء الهيئة التدريسية

تدعم المناهج الدراسية التفاعل بين الطلبة وأعضاء الهيئة التدريسية، وبين الطلبة أنفسهم، بشكل ينسجم مع نوع البرنامج، ويحقق أهداف التعلم.

ولتحقيق هذا المعيار على الكليات مراعاة ما يلي:

١. أن ينسجم مستوى وجودة التفاعل المستمر بين الطلبة انفسهم وبينهم وأعضاء الهيئة التدريسية، مع نوع البرنامج الدراسي، بما يحقق أهداف التعلم. ويجب أن تتوفر للطلبة فرص للعمل في بيئة شمولية. بغض النظر عن نموذج التعليم-و-التعلم المستخدم،
٢. أن يشمل تفاعل الطلبة وأعضاء الهيئة التدريسية جميع حاملي الالقاب العلمية، وخاصة المكلفين بمسؤولية تطوير البرامج، والمفردات، الذين يقومون بالتدريس والتقييم. وباستخدام أي نموذج من نماذج التعليم-و-التعلم.
٣. أن تسهل الكلية قيام الطلبة بالإتصال بأعضاء الهيئة التدريسية المكلفين بتطوير المحتوى (للحصول على التوجيهات، والملاحظات، وإجراء الحوار معهم واعطاء التغذية الراجعة) حول المناهج والنشاطات اللاصفية (اللامنهجية).
٤. أن يجري تصميم المفردات والنشاطات بما يضمن التوائم مع مضمون وجوهر المعيار.

المعيار ١١: مستوى البرامج الدراسية، وهيكلها وتعادلها

أن يكون محتوى البرنامج الدراسي وتصميمه، والمدة اللازمة للحصول على الشهادة، مناسبة لمستوى البرنامج الدراسي، وبما يضمن تحقيق نواتج التعلم عالية الجودة. وتحقيق تكافؤ الفرص للبرامج التي تنضوي تحت نفس الشهادة.

ولتحقيق هذا المعيار على الكليات مراعاة ما يلي:

١. أن تبنى البرامج الدراسية، وتصمم بطريقة تضمن إكتساب المعرفة بطريقة فعالة وجذابة. وتغطي حجم المحتوى، وتحقق المشاركة الفاعلة، وفقاً للتوقعات في هذا المستوى من الدراسة.
٢. أن تكون الجهود المطلوبة والمتوقعة من الطالب من حيث العمق وصعوبة المحتوى، للحصول على المؤهل الأكاديمي، تعادل وتكافئ الشهادات التي تمنحها الكلية، بغض النظر عن مكان ونظام الدراسة. وتكون الكلية مسؤولة عن جودة التعليم والمحافظة عليه، وأن يقوم الطلبة بالوفاء بمتطلبات الشهادة، بغض النظر عن مكان ونظام الدراسة.

٣. أن تمنح الشهادة من الكلية التي يتم دراسة المقررات المعتمدة فيها، للحصول على الشهادة (كما يحددها نظام الاعتماد، وساعات المحاضرات، أو غيرها من المقاييس).

٤. ان تحدد الكلية سياساتها، وتعلنها على نطاق واسع، بهدف تقييم، واعتماد، وقبول مقاصد المقررات والمواد التي ربما قد درسها الطالب في جامعات أخرى. وأن تتوافق سياساتها مع رسالتها والنتائج المتوقعة واستراتيجيتها، وبرامجها الدراسية. وأن تضمن هذه السياسات، أن المنجز الأكاديمي المقبول من المؤسسات الأكاديمية الأخرى مناظر للمنجز المقبول في الكلية لذات الشهادة في ذات البرنامج.

٥. ان يسمح تطبيق التعليم القائم على الكفاءة (Competency Based Education CBE) للطلبة بالتخرج بالمدة التي تتناسب طردياً مع المهارات والقدرات التي يمتلكونها. ويتم تصنيف التعليم القائم على الكفاءة إلى نوعين:

- التعليم القائم على الكفاءة المبني على نظام المقررات (الساعات المعتمدة).
 - التعليم القائم على الكفاءة المبني على نظام التقييم المباشر وثبوت امتلاك الطالب الكفاءة المطلوبة.
٦. أن لا تشكل المقررات المعتمدة الا نسبة قليلة من إجمالي ساعات البرنامج الدراسي في حالة قبول ساعة معتمدة وفق أسلوب التعليم القائم على الكفاءة.
٧. إذا كانت الكلية تمنح درجة البكالوريوس كجزء من برنامج مشترك (توأمة)، يمكن معادلة المقررات التي درسها الطالب من خلال الاتفاقيات التي يتضمنها البرنامج المشترك. يجب على الكلية لهذا الغرض أن تثبت ما يلي:
- أن يكون ضبط ومراقبة الجودة المناسبة مدرجاً في الاتفاقيات المشتركة بشكل مفصل.
 - يجب أن تضمن هذه الاتفاقيات توائم البرامج المشتركة في المهام والمحتوى الذي تقدمه، والطلبة الذين تخدمهم لضمان الجودة والتحسين المستمر.
 - ان يكون هناك تماثل في معايير قبول الطلبة في البرامج المشتركة في المؤسسات الشريكة.
 - أن يتم توفير عدد من أعضاء الهيئة التدريسية المؤهلين في جميع المؤسسات الشريكة
 - الحرص على التنسيق في إدارة المناهج لضمان جودة التعلم في جميع البرامج التي تقدمها المؤسسات الشريكة أو المتعاونة.
 - يجب على الكلية أن تثبت وجود إشراف مناسب ومستمر على البرامج.

المعيار ١٢: فاعلية التدريس

تمتلك الكلية سياسات وعمليات تعزز فاعلية التدريس لدى أعضاء الهيئة التدريسية والموظفين الأكاديميين المساندين الذين يسهمون في التدريس عبر مختلف البرامج التعليمية وطرق التقديم.

ولتحقيق هذا المعيار على الكليات مراعاة ما يلي:

١. ان تقوم الكلية بتقييم جودة التدريس بصورة منتظمة، كمكون أساسي من عملية مراجعة أداء أعضاء الهيئة التدريسية والموظفين الأكاديميين المساندين. ويجب أن تمتد هذه العملية لأبعد من الاستفادة من نتائج تقييم الطلبة لأداء أعضاء الهيئة التدريسية فحسب، لتشمل ترقب التحسين المستمر.
٢. ان تستخدم الكلية وتنفذ أنشطة تطويرية، تركز على تحسين قدرات التدريس لجميع أعضاء الهيئة التدريسية، والموظفين الأكاديميين المساندين المناسبين، وطلبة الدراسات العليا المكلفين بالتدريس بجميع طرائق التعليم.
٣. أن يكون أعضاء الهيئة التدريسية مؤهلين لاستخدام مختلف طرائق أصول التدريس، والطرائق، والوسائل التعليمية في البرامج الدراسية.
٤. استعداد أعضاء الهيئة التدريسية لاطلاع الطلبة على مختلف وجهات النظر المتنوعة في بيئة شاملة، وممارسة التفكير النقدي، والسماح لهم بالتعبير عن رأيهم بحرية.
٥. أن يشارك أعضاء الهيئة التدريسية والموظفين الأكاديميين المساندين بشكل كبير في تدريس أنشطة إثرائية (مثل توفير فرص التعلم غير المتاحة وغير التقليدية، والاستخدام الفعال لتقنيات التدريس، وتبني آليات تحسين قيام أعضاء الهيئة التدريسية ومساعدتهم بمهام التدريس).

القسم الرابع: معايير المشاركة العلمية والمهنية

المعيار ١٣: المشاركة العلمية والمهنية للطلبة

تساعد المناهج الدراسية على المشاركة العلمية والمهنية للطلبة، وبشكل يلائم نوع البرنامج الدراسي، وأهداف التعلم.

ولتحقيق هذا المعيار على الكليات مراعاة ما يلي:

١. أن تدعم المواد التعليمية تعلم الطلبة ونجاحهم عند استخدام أي نموذج للتعليم والتعلم، وأن يهتم الطلبة بمواد التعلم (learning Materials) ويحافظو على تفاعلهم معها، حتى عندما تواجههم أنشطة تعلم صعبة.
٢. أن تضمن المناهج الدراسية (بغض النظر عن النموذج المعتمد في التعليم-و-التعلم) مشاركة جميع الطلبة في التعلم. وأن تعتمد طرق تدريس مناسبة لرفع مستوى تحدي الطلبة، ومنها (التعلم القائم على حل المشكلات، واعداد المشاريع، والمحاكاة إلخ).
٣. أن توفر الكلية للطلبة مجموعة من فرص التعلم التجريبية، عند استخدام أي نموذج للتعليم والتعلم سواء من خلال البرامج الدراسية، أو الأنشطة خارج المناهج الدراسية، والتي تسمح لهم بالتواصل مع أعضاء الهيئة التدريسية ورجال الأعمال الفاعلين. وأن توفر أنشطة التعلم التجريبية فهم ممارسة العمل في البيئة المحلية والعالمية على حد سواء.
٤. أن تسهل المشاركة العلمية والتطبيقية في جميع المناهج الدراسية، وأن يعتمد حجمها وتوازنها على مجموعة متنوعة من العوامل، بما في ذلك نوع البرنامج الدراسي والنتائج المتوقعة ومستويات الخبرة للطلبة الملتحقين بالبرامج.
٥. أن يستطيع الطلبة ربط خبراتهم العلمية والعملية بطرق هادفة تتفق مع نوع برنامج الدراسة وأهداف التعلم.

المعيار ١٤: تعليم المدراء التنفيذيون

يعد تعليم المدراء التنفيذيون (Executive Education) (الدراسة التي لا تنتهي بشهادة) مكماً للتدريس والتعلم في البرامج الدراسية والإسهامات العلمية. وينبغي ان يكون لدى الكلية عمليات مناسبة لضمان الجودة العالية لتلبية توقعات المستفيدين، وتنفيذ التحسين المستمر في برامج التعليم المستمر للقيادات الميدانية.

ولتحقيق هذا المعيار على الكليات مراعاة ما يلي:

١. تطبق الكلية هذا المعيار إذا كان تعليم المدراء التنفيذيين يشكل جزءاً مهماً من رسالة الكلية واستراتيجيتها وأنشطتها التعليمية. فإذا شكلت إيرادات تعليم المدراء التنفيذيون أكثر من (٥%) من إجمالي الإيرادات السنوية للكلية، ينبغي على الكلية تطبيق (تبني) هذا المعيار.
٢. أن تعزز مشاركة الكلية في تعليم المدراء التنفيذيين تحسين جودة التعلم في البرامج الدراسية، وزيادة الإسهامات العلمية لأعضاء الهيئة التدريسية. وأن يطور تعليم المدراء التنفيذيين من خلال البرامج الدراسية والأنشطة العلمية.
٣. أن يكون لدى الكلية عمليات فعالة، لتحديد مدى تحقق توقعات المستفيدين وتحديد فرص التطوير والتحسين. لتفعيل دورها في المشاركة المهنية.

المعيار ١٥: مؤهلات أعضاء الهيئة التدريسية ومساهماتهم

تحافظ الكلية على أعضاء الهيئة التدريسية المشاركين والمساعدين وتوزعهم على الأقسام العلمية، وفق استراتيجية تضمن مشاركتهم أفراداً وجماعات، وتساندهم لتفعيل إسهاماتهم العلمية والمهنية لتحقيق استدامة رأس المال الفكري الضروري لتحقيق نتائج عالية الجودة، وبما ينسجم مع رسالة الكلية واستراتيجياتها.

ولتحقيق هذا المعيار على الكليات مراعاة ما يلي:

١. يجب على الكلية صياغة معايير مناسبة تتفق مع رسالتها عند تصنيف أعضاء الهيئة التدريسية، وفقاً للإعداد العلمي الأكاديمي، والخبرة التخصصية والمهنية، والتفرغ للدراسة، والتفرغ للعمل. ولتنفيذ هذا المعيار على أعضاء الهيئة التدريسية توفير المعلومات عن أنشطتهم ومسؤولياتهم التعليمية الرئيسية، وأن تتواءم مع الرسالة والنتائج المتوقعة والاستراتيجية. ويجب أن تضع الكلية سياسات محددة ومقاييس لقبول المؤهلات وضوابط المحافظة عليها. ومن هذه المقاييس ما يلي:

- أن يجمع عضو الهيئة التدريسية بين المؤهلات العلمية والخبرات المهنية عند التعيين، ولابد من استمرار نشاطاته العلمية والمهنية وتطويرها من أجل الحفاظ على اللقب العلمي الذي حصل عليه.
- أن تحدد أولوية وأهمية المشاركة العلمية والمهنية باستمرار، وكيف تدعم مشاركتهم هيكل الالقاء العلمية، كما تدعم رسالة الكلية والنتائج المتوقعة والاستراتيجية.
- أن تحدد المعايير النوعية للإسهامات العلمية، وطرق ضمان جودتها.
- أن يحدد عمق واتساع واستدامة الاسهامات العلمية والمهنية المتوقع أن يقوم بها أعضاء الهيئة التدريسية ضمن إطار التدقيق والمراجعة الدورية (كل خمس سنوات مثلاً) للحفاظ على اللقب العلمي الممنوح لهم.

٢. أن يركز حملة الدكتوراه في البحث على أحد فروع المعرفة لاعداد أعضاء الهيئة التدريسية من المدرسين والاساتذة المساعدين والاساتذة، وان يتم تطوير وتعزيز نتائجهم البحثية بصورة مستمرة. فحامي الدكتوراه في القانون مثلاً، والمساهمين بتدريس مقررات (القانون) ضمن الهيئة التدريسية، ينبغي أن تتواءم إسهاماتهم وأنشطتهم وأعدادهم مجال التدريس.

٣. ان يسمح للحاصلين على شهادة مهنية عليا في الضرائب، والمصارف، والتأمين وغيرها، بالانضمام لعضوية الهيئة التدريسية لتدريس مواد الاختصاص، بشرط ان تستمر انشطتهم الاكاديمية والمهنية.

٤. ان تقدم الكلية المبررات عن مستوى أهلية وكفاية أعضاء الهيئة التدريسية الذين يحملون شهادة دكتوراه لا ترتبط بمجالات تدريس بعض المقررات، ولكنهم أثبتوا قدرات علمية عالية واستمروا بممارستهم المهنية الملائمة لمجال التدريس.

٥. ان لا تزيد نسبة أعضاء الهيئة التدريسية من الحاصلين على درجة الدكتوراه بدون بحث، أو ان الشهادة الممنوحة ليست شهادة دكتوراه، عن (١٠%) وان يثبتوا أهليتهم من خلال إسهاماتهم العلمية والمهنية المستدامة التي تؤكد استمرار أهليتهم للتدريس.

٦. أن تتصف المشاركة العلمية والمهنية بالرصانة والاستدامة، وان ترتبط وتلائم رسالة الكلية والنتائج المتوقعة والاستراتيجيات. وقد تتحقق المشاركة نتيجة جهود عضو هيئة تدريس واحد، أو نتيجة التعاون المشترك بين عدة أعضاء من الهيئة التدريسية، أو التعاون بين أعضاء الهيئة التدريسية وخبراء أو مهنيين آخرين من حقل العمل.

٧. تقبل الإسهامات العلمية من أعضاء الهيئة التدريسية وفق خطة البحث العلمي في الكلية المرتبطة بخطة الترقيات. ويمكن ان تتضمن ما يلي (الأنشطة العلمية المتمثلة بالبحوث النظرية أو التطبيقية التي تساهم في توليد المعارف أو تطوير الأساليب الجديدة /المشاركة الفاعلة في هيئات تحرير المجالات

الاكاديمية/شغل المناصب القيادية/المشاركة في عضوية الجمعيات العلمية المعترف بها/جوائز البحوث/الزملاء الأكاديميون، والمتحدثون في المؤتمرات/المساهمة في برامج التعليم المستمر/المشاركة في عضوية الجمعيات العلمية أو هيئات المعايير المهنية /تقديم الاستشارات/ تدريب أعضاء الهيئة التدريسية/التدريس والتدريب في برامج تعليم المدراء التنفيذيين/العمل المهني المستمر في مجال حماية الملكية الفكرية/الحصول على شهادات مهنية في أصول التدريس/التعاون مع الهيئات والجمعيات المهنية/عضوية مجالس الإدارة/المشاركة في الفعاليات المهنية/المشاركة في أنشطة مؤسسات حقل العمل)، ويمكن اضافة أنشطة اخرى.

٨. يمكن أن تتعاقد الكلية مع المهنيين والممارسين والباحثين ذوي الخبرة المهنية والعملية الكبيرة، ويجب أن تكون مساهماتهم طويلة المدة عند تعيينهم وتندرج بتولي مسؤولية عالية، وان يكون حجمها ملائماً للمقررات التي يمكن تكليفهم بتدريسها.

٩. أن يقدم عضو الهيئة التدريسية ما يثبت دوماً استمرار إسهاماته العلمية و / أو المهنية ومحافظة على تأهيله المهني.وان لا تنقطع ممارسته للتخصص في حقل العمل بمجال التدريس.

١٠. على الكلية تقديم مبررات تكليف المهنيين غير الحاصلين على درجة الماجستير بمهام تدريسية، إذا كانوا من ذوي الخبرة المهنية العالية التي تفوق مؤهلات الحاصلين على درجة الماجستير عند التعيين. ١١. أن يكون قرار اختيار أعضاء الهيئة التدريسية استراتيجياً، وبما يتوافق مع رسالة الكلية، والنتائج المتوقعة والاستراتيجيات.

١٢. أن توضح الكلية التغيرات التي حصلت في توزيع أعضاء الهيئة التدريسية خلال السنوات الخمس الماضية، وخطتها المستقبلية، في ضوء رسالة الكلية والنتائج المتوقعة والاستراتيجيات والتخصصات والبرنامج الدراسية.

١٣. أن تستهدف الكلية تحقيق النسب التالية:

- (٩٠%) من أعضاء الهيئة التدريسية من حملة شهادة الدكتوراه.
- (٤٠%) من أعضاء الهيئة التدريسية بلقب استاذ واستاذ مساعد و(٦٠%) بلقب مدرس ومدرس مساعد.

١٤. أن تكون محفظة مؤهلات أعضاء الهيئة التدريسية المشاركين والمساعدين كافية، لدعم الأداء عالي الجودة في جميع الأنشطة لتحقيق الرسالة والنتائج المتوقعة والاستراتيجيات.

١٥. أن توفر الكلية للطلبة في جميع البرامج والتخصصات والمواقع وطرق التعليم، الدعم بخبرات تعليمية ذات جودة عالية، من خلال مزيج مناسب من أعضاء الهيئة التدريسية المؤهلين، الذين يتم توزيعهم وفق خطة استراتيجية، تدعم من خلال بنية تحتية تعليمية فعالة. فمثلاً، في الكليات التي لديها

برامج درجة الدكتوراه يجب توفر نسب أعلى من أعضاء الهيئة التدريسية من حاملي لقب استاذ واستاذ مساعد، وتوفير أعضاء الهيئة التدريسية من حملة الدكتوراه المتميزين بالبحث العلمي، مع مراعاة المعايير الخاصة بتحقيق التوازن بين النظرية والتطبيق.

١٦. أن يتم توزيع أعضاء الهيئة التدريسية المؤهلين على جميع البرامج والتخصصات والمواقع وطرق التعليم. وان يتناسب توزيع أعضاء الهيئة التدريسية مع الرسالة والنتائج المتوقعة والاستراتيجيات.